

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



جامعة الجيلاي بونعامة خميس مليانة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
فريق التكوين لقسم الحقوق
الرقم : 030/ف.ت ش.ح/2018

بتاريخ العشرون من شهر جوان ألفين وثمانية عشر، 2018/06/20، وعلى الساعة 10:00 اجتمع مسؤول فريق شعبة التكوين لقسم الحقوق مع مسؤولي التخصصات لطور الأول الليسانس والطور الثاني الماجستير، وذلك لدراسة جملة من النقاط الهامة . بحضور الأعضاء الآتية أسماؤهم:

- د/ الطاهر يعقر: مسؤول فريق شعبة التكوين لقسم الحقوق.
- د/ نوي عبد النور: رئيس قسم الحقوق.
- د/ طحطاح علال: مسؤول تخصص قانون الأسرة.
- د/ طيبي سعاد: مسؤول تخصص الدولة والمؤسسات.
- د/ محمودي رشيد: مسؤول تخصص قانون الأعمال.
- د/ رحال سمير: مسؤول تخصص القانون العام.
- د/ بلقاضي بلقاسم: مسؤول تخصص القانون الخاص.
- د/ بن جيلاي عبد الرحمان: مسؤول تخصص القانون الإداري.
- د/ بعلوج أسماء: مسؤول تخصص الضمان الاجتماعي.
- د/ لدرع نبيلة: مسؤول تخصص قانون تسيير الجماعات المحلية.

في بداية أعمال الجلسة رحب مسؤول فريق شعبة التكوين لقسم الحقوق بالسادة الأساتذة مسؤولي التخصصات، وتوجه لهم بجزيل الشكر والتقدير للمشاركة في أعمال هذا الاجتماع، منوه إلى أن هذا الاجتماع له أهمية خاصة كونه يأتي في إطار التحضير للسنة الجامعية 2019/2018 وبهدف المساهمة في التطوير الأكاديمي لكلية الحقوق والعلوم السياسية، حيث أصبح من الضروري على فريق شعبة التكوين أن يحدد

رؤيته وأهدافه وغاياته لكي يتمكن من تقييم أداءه وإنجازاته بناءً على هذه الأهداف والغايات بهدف مراجعتها دورياً وتحديثها باستمرار وتطبيقه بما يتناسب مع أهداف الجامعة.

وهذا بالضرورة يتطلب زيادة التعاون والتفاعل وبناء الثقة بين أعضاء فريق شعبة التكوين وأعضاء الهيئة التدريسية، وكذا هياكل كلية الحقوق لتحسين سبل إدارة برامجها التعليمية وأداءها في تحقيق الأهداف الأكاديمية ونوعية وأساليب التعليم والتقييم المستمر للبرامج والمخططات المستهدفة وفق مخرجاتها الأكاديمية، وذلك من خلال الاتفاق حول النقاط الآتية:

أولاً: تقييم الأداء الأكاديمي للسنة الجامعية 2018/2017.

✚ سنة جامعية ناجحة بخصوص الأداء الأكاديمي نتيجة المتابعة المستمرة والحثيثة من قبل فريق أعضاء شعبة التكوين على متابعة تقدم الدروس ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة لكل إشكالية تثار، وبالرغم من بعض الاضطرابات التي شهدتها الجامعة إلا أنه تم تسجيل تقدم بنسبة مقبولة في برنامج الدروس في أغلب التخصصات سواءً على مستوى الليسانس أو الماجستير.

ثانياً: إبداء الرأي بشأن جملة النقاط المتعلقة بأداء التخصصات المعتمدة على مستوى قسم الحقوق.

- ✚ برمجة حصة أسبوعية تتضمن شرح مفصل للمحاور الكبرى لكل تخصص ومضمون محتواه حسب التقدم في برنامج الدروس وكذا الأعمال الموجهة.
- ✚ ضرورة احترام رأي مسؤولي التخصصات عند توزيع المقاييس في بداية السنة الجامعية، تحقيقاً للتنسيق والانسجام داخل هيئة التدريس لكل تخصص.
- ✚ تطوير وتفعيل أداء أعضاء هيئة التدريس عن طريق تنمية روح العمل التعاوني الجماعي، من خلال عقد ملتقيات علمية وندوات دراسية تقود إلى تحسين الأداء النوعي لكلية الحقوق والعلوم السياسية على مستوى جميع التخصصات.
- ✚ العمل المتواصل على تطوير البرامج والمقررات الدراسية في جميع التخصصات بما يتناسب مع معايير الاستدامة في ضمان الجودة الأكاديمية.
- ✚ العمل على توظيف استراتيجيات وطرائق تدريس متنوعة تستهدف تشجيع الطلبة على رفع مستواهم وتطوير أداءهم العلمي والمعرفي على مستوى جميع التخصصات.
- ✚ التأكيد على التزام وتقييد أعضاء هيئة التدريس بمواعيد المحاضرات والأعمال الموجهة واستنفاذ الحجم الساعي المخصص للحصة تحت مسؤولية ومتابعة رئيس قسم الحقوق.

ثالثاً: تقييم نتائج عمل الفرق البيداغوجية على مستوى كل تخصص.

ضرورة تفعيل اليات عمل الفرق البيداغوجية من خلال عقد اجتماعات دورية، حيث أتفق أعضاء فريق شعبة التكوين أن تكون في حدود (03) اجتماعات لكل سدا سي، مع التأكيد على أهمية عقد هذه الاجتماعات تحت مسؤولية وإشراف ومتابعة مسؤول التخصص.

الإشراف المباشر والمتابعة الحثيثة من طرف مسؤولي التخصصات لعمل الفرق البيداغوجية وتمكينها من تكوين فرق عمل قادرة على التنفيذ الفعال لأهدافها، وفق منطلقات التفاعل الإيجابي والحوار الفاعل بحيث يتحمل كل طرف مسؤولياته وواجباته في ذلك.

رابعاً: اقتراح آليات عمل وإجراءات تنظيمية تتعلق بانتقاء واعتماد وتوزيع مواضيع التخرج بالنسبة لطلبة السنة الثانية ماستر. على أن تتسم هذه المواضيع بالجديّة والأهمية العلمية.

يلتمس من كل عضو من أعضاء هيئة التدريس على مستوى القسم اقتراح (05) مواضيع بحث على الأقل ضمن التخصص الذي يحاضر أو يدرس أو يبحث فيه.

يتوجب على الأستاذ المشرف أن يسهر على دعم وتعزيز أخلاقيات البحث العلمي باعتبارها قيمة علمية هامة في الارتقاء بالمستوى الأكاديمي للطلبة من حيث اقتراح مواضيع البحث والإشراف والتأطير.

توجيه الطلبة نحو البحوث العلمية الأكثر فائدة لخدمة قضايا المجتمع والوطن.

تمكين الطلبة من اقتراح مواضيع ماستر حتى يتم احترام الرغبة الشخصية والدوافع الذاتية في إنجاز البحوث العلمية. وعرضها على الهيئات العلمية للقسم.

من الضروري إحترام ومراعاة رغبة طلبة السنة الثانية ماستر (02) في عملية اختيار الأستاذ المشرف على متابعة مذكرة التخرج. في حدود الناصب التنظيمي المتاح لكل أستاذ مشرف.

ينبغي أن تحال اقتراحات عناوين مذكرات الماستر على مسؤول التخصص لإبداء الرأي والفصل فيها بشأن حداتها ودقتها وملائمتها وجديتها، تفادياً لتكرار بعض الأخطاء التي شهدتها السنة الجامعية 2017/2018.

التعامل مع الطلبة بمنتهى الاحترافية المهنية في جميع مراحل العملية التعليمية، وخاصة أثناء إجراء الامتحانات، وكذا الإشراف والمتابعة العلمية في تحضير وإنجاز مذكرة نهاية التخرج.

خامساً: اعتماد إستراتيجية واضحة لتطوير عمل فريق شعبة التكوين وفق ما يتلاءم ومتطلبات الجودة الأكاديمية.

اعتماد فريق شعبة التكوين على أفضل وأحسن الوسائل والأساليب التكنولوجية في تطوير العملية التعليمية لكل التخصصات المعتمدة على مستوى الكلية، وتوظيف ما يلزم لإنجاحها.

يسعى فريق شعبة التكوين إلى ترسيخ التكامل بين التعليم وانتقاء الأبحاث الخاصة بتحضير مذكرات نهاية التخرج من خلال إسقاطها على المشاكل المطروحة على المستوى الوطني وإيجاد الحلول المناسبة لها. والذي ينعكس إيجاباً على تطوير جودة التعليم وتحسين ورفع قدرات ومهارات الطلبة.

تعزيز آليات التواصل المستمر والفعلي بين أعضاء الهيئة التدريسية على مستوى القسم.

سادساً - اقتراح أية مسألة يراها أحد أعضاء فريق شعبة التكوين هامة في تحسين الصورة الكلية لعمل فريق شعبة التكوين للوصول إلى المستوى الذي نطمح إليه في ضوء التقييم الذاتي لواقعنا.

الاستفادة من نتائج دراسات التقييم التي يقوم بها فريق شعبة التكوين لقسم الحقوق بما يسهم في تطوير قدرات أعضاء هيئة التدريس للارتقاء بمستوى أدائهم وإيجاد الحوافز للأزمة لذلك.

اعتماد فريق شعبة التكوين على إستراتيجية واضحة وواقعية يتم التعامل بها بنجاح وفاعلية مع هياكل الكلية.

العمل على إيجاد الحلول المناسبة لل صعوبات التي تعترض عضو هيئة التدريس أثناء مراحل العملية التعليمية وتوفير مناخ عمل مناسب من طرف الجهات المعنية.

سابعاً - توفير قاعدة بيانات ومعلومات شاملة لمضمون الأهداف العلمية والعملية للتخصصات المعتمدة على مستوى القسم تكون متاحة على البوابة الالكترونية لكلية الحقوق والعلوم السياسية بداية من السنة الجامعية 2019/2018.

تجهيز قسم الحقوق بالأجهزة المعلوماتية الحديثة وربطها بنظام شبكة الانترنت على مستوى عالي من الأمن المعلوماتي، ليتسنى لطلبة القسم والأساتذة الباحثين الاستفادة منها في مجال اختصاصاتهم.